

## صعوبات الولوج إلى العدالة

### الأستاذة نزهة العلوي

- قام المغرب في السنوات العشر الأخيرة بمجهودات كبرى لتحديث وعصرنة ترسانته القانونية في اتجاه ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية وفي اتجاه ضمان مساواة كل المواطنين أمام القانون بغض النظر عن جنسهم أو لونهم .
- إلا أن القانون مهما كان حديثا ومتقدما ، ورغم كونه غالبا ما يشكل إحدى قاطرات تقدم المجتمع ، فإنه إذا لم يعزز بالآليات المساعدة ، وإذا لم تتم مراعاة الأوضاع الخاصة للفئات المختلفة في المجتمع ، خاصة منها تلك التي تعيش أوضاع الإقصاء والتهميش والفقير ، فإنه يبقى رمزيا وغير مكتمل لأنه لا يطبق على الجميع .
- ذلك أن أوضاع الإقصاء والتهميش والفقير تشكل عوائق حقيقية نحو الاستفادة من الحقوق التي تضمنها القوانين ، وكذا نحو الولوج إلى العدالة .
- وإذا أخذنا أوضاع النساء والأطفال – ليس كل النساء ولا كل الأطفال بل الفقراء منهم - كنموذج فسنجد أن صعوبات الولوج إلى العدالة تتجلى فيما يلي :
- (1) - عدم معرفة العديد من النساء للحقوق التي تخولها لهن القوانين الجاري بها العمل ، أو معرفتها بشكل مشوه لا يتيح لهن إمكانية إعمالها ، وتشكل نسبة الأمية المرتفعة وسط النساء إحدى العوامل الرئيسية المتسببة في الجهل بالقانون .
  - (2) - التهيب و الخوف من ولوج فضاءات المحاكم إما لأن الخطاب المتداول داخلها يتم بلغة قانونية غير مفهومة ، أو لاعتبارها فضاء ذكوريا بامتياز لا يليق بالنساء ولوجه .
  - (3) - المعوقات السوسيو- ثقافية التي تحول دون استفادة بعض الفئات من النساء من الحقوق التي يضمنها لهن القانون ( مثلا في كثير من البوادي المغربية تعتبر مطالبة النساء بحقهن في الإرث عارا وخروجا عن تقاليد الجماعة يستوجب الطرد والإقصاء من الجماعة ) مما يؤدي إلى خوف النساء من المطالبة بحقوقهن المشروعة في الإرث وبالتالي في ملكية الأرض والعقار .
  - (4) - أحيانا هناك عدم وجود قوانين تتيح للنساء إمكانية الولوج للعدالة ، ويمكن في هذا الصدد إعطاء مثال إقصاء النساء من الاستفادة من أراضي الجموع أسوة بالرجال رغم كونهم جميعا ينتمون لنفس الجماعة السلالية ، وبذلك تحرم النساء من حق استغلال هذه الأراضي ولا يستطعن المطالبة بالمساواة مع الرجال لأنه لا يوجد قانون منظم يمكن الاحتكام إليه بل هناك فقط أعراف لازالت هي المعمول بها ، ولم تستطع الدولة فرض تغيير هذه الأعراف وإقرار قوانين تسوي بين الجنسين .
  - (5) - تأنيث الفقر يشكل إحدى العوامل التي تحول دون وصول النساء إلى حقوقهن ، فإذا كانت الدولة قد انتبهت إلى هذا العنصر وأقرت مجانية العدالة بالنسبة للنساء في قضايا الأحوال الشخصية ، فإن هذه المجانية غير معمة بالنسبة لكل القضايا التي يكون أحد أطرافها نساء فقيرات ، ورغم وجود مسطرة المساعدة القضائية ، فإن طولها من جهة والجهل بها من جهة أخرى يحرم النساء من إمكانية التقاضي والمطالبة بالحقوق خاصة عندما يتعلق الأمر بمبالغ مالية مهمة تتطلب أداء رسوم قضائية مرتفعة لا تستطيع النساء الفقيرات توفيرها .

6) - في الحالات التي تتعرض فيها النساء والأطفال لجرائم الاعتداء الجسدي مثل الضرب والجرح ، والاعتصاب وهتك العرض والاستغلال الجنسي ، كثيرا ما تحول الطرق التقليدية المتبعة في إجراءات البحث والتحقيق وكذا وسائل الإثبات المسطرية المنصوص عليها في القانون ، تحول دون الوصول إلى الحقيقة وبالتالي معاقبة الجناة ، وبذلك يفلت المجرمون من العقوبة بنص القانون ، وتصبح الضحية ضحية مرتين : المرة الأولى لأنها تعرضت للاعتداء ، والمرة الثانية لأن العدالة لم تنصفها ولم ينل المعتدي جزاءه .

7) - المحسوبة والرشوة من الأسباب التي تعوق تطبيق القانون وبالتالي تحول دون الوصول إلى الحق .

8) - لا يكفي أن يكون النص القانوني متقدما بل لا بد من مصاحبته بآليات تساعد المتقاضين على الاستفادة من الحقوق التي يخولها لهم .

فمثلا ، تنص مدونة الأسرة على أن من حق الأبناء العيش في نفس المستوى الاجتماعي لوالدهم . إلا أنه في ظل وجود قاعدة ( البيينة على المدعي ) فإن هذا الحق غالبا ما يبقى نظريا ويصعب الاستفادة منه نظرا لأن النساء كثيرا ما يعجزن عن إثبات دخل أزواجهن . ولذلك فإن المحاكم - في ظل غياب إثبات الدخل - تحدد نفقة الأبناء على أساس الحد الأدنى وليس بناء على المستوى الاجتماعي الحقيقي للأب .

هذه بعض الأمثلة فقط عن صعوبات الولوج إلى العدالة التي تعاني منها النساء خاصة الفقيرات منهن وكذا اللواتي يعشن في البادية والمناطق الشبه حضرية .  
كيف يمكن تجاوز هذه الوضعية ؟

لضمان حق الولوج إلى العدالة للجميع يمكن إعطاء مقترحات أولية أجملها فيما يلي :  
- الأمر يتطلب توفر الإرادة السياسية للدولة لتجاوز التفاوت الحاصل في درجات الاستفادة والولوج إلى العدالة بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .  
- ضرورة إصدار قوانين جديدة تسد النقص في بعض المجالات التي تعاني من عدم التقنين .  
- من اللازم إحداث خلايا ولجن للاستقبال والتوجيه في كل فضاءات العدالة لمساعدة المواطنين - وخاصة النساء - على تجاوز الصعوبات النفسية في التعامل معها .  
- محاربة المحسوبة والزبونية والرشوة إجراءات ضرورية لا بد منها لضمان مساواة كل المواطنين للوصول إلى العدالة .  
- ضرورة استحداث بعض الآليات التي تساعد الجهاز القضائي على القيام بمهامه ( مثل نظام المساعدات الاجتماعية والخبراء الاجتماعيين والنفسيين فيما يخص القضاء الأسري) .

- ضرورة مراجعة نسبة الرسوم القضائية المفروضة على الدعاوى .  
- تشجيع المحامين على تبني قضايا الفئات الفقيرة في إطار المساعدة القضائية المؤدى عنها .  
- تحديث وسائل البحث والنقصي واستعمال الأساليب العلمية للوصول إلى الحقيقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالجنايات والجرح .  
- تمكين وتأهيل المجتمع المدني للقيام بدوره في التحسيس والتوعية بالحقوق الأساسية للمواطنين .  
- محاربة الأمية الأبجدية والقانونية خاصة في البوادي والأحياء الهامشية بالمدن .  
- محاربة الفقر والهشاشة خاصة في القرى وضواحي المدن .

